

# السودان :

## دارفور : أي أمل في المستقبل؟

### المدنيون بأمس الحاجة إلى الحماية

#### ملخص

على الرغم من الاهتمام الدولي واسع النطاق بدارفور، يظل المهجرون وأولئك الذين ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية بلا حماية. وكما يبدو لا تلوح في الأفق نهاية لدوامة التهجير؛ فالأشخاص المهجرون الذين سبق لهم الفرار ثلاث مرات يتعرضون للهجمات في الأماكن التي لجئوا إليها ويحتاجون إلى الهروب مرة أخرى بحثاً عن السلامة. والذين يعيشون في المخيمات يتعرضون للتهديد من جانب الحكومة والشرطة اللتين ينبغي أن توفرأ لهم الحماية، ولكنهما عوضاً عن ذلك، تدمان ملاحنهم بالجرافات وتطردانهم منها قسراً. والقلة الذين يتجرعون على العودة إلى ديارهم غالباً ما يشعرون بأنهم مضطرون إلى العودة إلى مخيمات المهجرين، حيث يشعرون بأنهم معرضون للانتهاكات من جانب الميليشيات وبلا حماية. وحتى في المخيمات تتواصل الأنباء اليومية حول وقوع هجمات على المدنيون واغتصاب النساء.

وقد فسرت بعض أطراف النزاع سلبية مجلس الأمن الدولي تجاه دارفور في الجلسة التي عقدها في نوفمبر/تشرين الثاني والتي أعطت الأولوية لعملية السلام بين الشمال والجنوب بأنها إشارة إلى أنها تستطيع مواصلة هجماتها. واتسم نشر البعثة المعززة للاتحاد الأفريقي في السودان بالبطء؛ وهناك حوالي 900 عنصر فقط على الأرض. بمن فيهم نحو 15 شرطياً. ونتيجة لذلك لم يؤد وجودهم بعد إلى تعزيز أمن المدنيين، كما أن البعثة لم تشكل بعد رادعاً ضد الهجمات.

وينظر هذا التقرير في خمسة أمثلة على الهجمات التي تشن ضد المدنيين في المخيمات أو القرى أو المدن خلال التوقيع على البروتوكولات الإنسانية والأمنية بين الحكومة السودانية والجماعتين المعارضتين المسلحتين جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، أو منذ التوقيع عليها.

وتدعو منظمة العفو الدولية إلى التفعيل السريع للبعثة المعززة للاتحاد الأفريقي في دارفور ونشرها على وجه السرعة في جميع أنحاء المنطقة، حتى تتمكن من العمل بصورة أكثر فعالية على ممارسة صلاحياتها في حماية المدنيين والتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني، كما تدعو إلى تقديم دعم سياسي قوي إلى البعثة المذكورة لضمان اتخاذ إجراءات بشأن التقارير التي تُعدها حول هذه الانتهاكات.

ولم يتم إحراز تقدم بشأن نزع سلاح ميليشيات الجنجويد. وينبغي على المراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي أن يأخذوا على محمل الجد الصلاحيات الممنوحة لهم لمراقبة الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لنزع أسلحة الميليشيات الخاضعة لسيطرتها والتحقق منها.

كذلك تدعو منظمة العفو الدولية إلى زيادة أعداد مراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة الذين استطاعوا متابعة حالات اعتقال و اغتصاب عديدة، لكن لا يتجاوز عددهم الآن التسعة في منطقة مترامية الأطراف.

وتسود درجة كبيرة من الريبة بالشرطة لدى شرائح من السكان المدنيين والمهجرين داخلياً بحيث فقد الأشخاص المهجرون داخلياً أية ثقة بالشرطة أو بالمسؤولين الحكوميين. وتدعو منظمة العفو الدولية إلى إلحاق عنصر الشرطة الذي شكله مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أكتوبر/تشرين الأول بقوات الشرطة السودانية في كل ناحية من نواحي المنطقة ليكون بمثابة وجود بارز للعيان ويُشعر المهجرين بالثقة.

ويخلص هذا التقرير وثيقة عنونها : السودان : دارفور : أي أمل في المستقبل؟ المدنيون بأمس الحاجة إلى الحماية (رقم الوثيقة : AFR 54/164/2004) أصدرتها منظمة العفو الدولية في 16 ديسمبر/كانون الأول 2004. وعلى كل من يود الاطلاع على مزيد من التفاصيل أو القيام بتحريك حول هذه القضية أن يرجع إلى الوثيقة الكاملة. وللإطلاع على آخر المعلومات حول السودان يرجى زيارة موقع الإنترنت: <http://www.amnesty.org/sudan>

وتتوفر مجموعة واسعة من المواد التي أصدرناها حول هذا الموضوع وسواه من المواضيع في موقع الإنترنت: <http://www.amnesty.org> ويمكن تلقي البيانات الصحفية الصادرة عن منظمة العفو الدولية بواسطة البريد الإلكتروني: [http://www.amnesty.org/email/email\\_updates.html](http://www.amnesty.org/email/email_updates.html)

**1 Easton Street, London WC1X 0DW, UNITED KINGDOM : الأمانة الدولية**